

## قائمة «فتح» للانتخابات الفلسطينية في ولادتها العسيرة



بجعل عباس زعيم الشعب الفلسطيني إلى الأبد، دون أن يتأسس نسق سياسي، يملأ الشاغر، في حال رحيل الزعيم الزاحف إلى سن التسعين؛ ولم تتكف وسائل الإعلام القطرية التي نشرت التصريح نفسها تقصي معنى الاشتباك، وتركت الأمور عرضة للتخمين الذي يلامس الخداع. وهذا ما يناسب عقليات المسكين بمقاييد الأمور في السلطة الفلسطينية، الذين أنتجوا الانقسام وتسببوا في تهرل النظام السياسي وتجويفه من المؤسسات، وتكريس التفرد، وإغفال البعد الاجتماعي للسياسة، وتعميم الضحالة في فهم معنى العمل الوطني العام، فلم يدرك هؤلاء بعد أن البلاءات التي تخنق حياة الناس لا يمكن معالجتها بفضلة الكلام، والتمكح بالوثائق، وانتحال الفون قبل أن تقول الصناديق كلمتها، مع انتحال الوصاية على الناس.

«الوثيقة» تُعبد الطريق أمام حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، يشارك فيها الجميع وترتكز إلى رزمة من المفاهيم؛ مفهوم لحل الصراع، وواحد للمقاومة، وآخر للسلطة والدولة الواحدة ذات السلاح الواحد، مع الاتفاق على أن يكون أبو مازن هو زعيم الشعب الفلسطيني؛ ولم يوضح «أمين سر حركة فتح» القصد من كلمة «حل» وهي اسم الفعل «يحل» لكي يعرف المتابعون ما إذا كان الأمر يتعلق بكل من الصراع والمقاومة على حد سواء، أم يكون الحل متكاملا كليهما؛ إن «وثيقة» جبريل - العاروري التي أعلن عنها الأول تضمنت لحكومة ما بعد الانتخابات القدرة على الحركة والاشتباك، مثلما ضمنت وثيقة عباس - بيلين في العام 1995 الدولة المستقلة، والاستغناء عن وكالة «أنروا» تحديدا. ف«الوثيقة» الجديدة تُشرى خير، تزدان

يُفترض أنها تعلمت السياسة، لكنها تثبت في كل يوم أنها في مرحلة التهجئة للحروف الأولى من معنى الدولة أو النظام السياسي. جبريل الرجوب يتحدث عن تشكيل حكومة من الحركتين، مع تطمين الفصائل الأخرى على نصيبها من المشاركة. وهنا يمكن للمواطن الفلسطيني أن يتجاوز عن كون الطرفين على ثقة بالفوز ولم يتبق لهما إلا الاتفاق على شكل الحكومة، وهذا ما دعا إلى صياغة الوثيقة، لكن السؤال الذي راود الكثيرين: كيف ستمارس هذه الحكومة الحركة والاشتباك؟ بخصوص الحركة، ظل هؤلاء يتحركون طوال ثلث القرن ولم يقيدهم أحد، وكانوا يستطيعون التصالح وبناء النظام السياسي وخدمة شعبهم ولم يفعلوا. أما الاشتباك فإن الشعب الفلسطيني في حاجة لأن يشرح له الرجوب معناه، والرجل يقول إن

تقاسم له جغرافيا سياسية، لن تكون القوى الوطنية، بسبب طابع حكم عباس، قادرة على زحزحته عن الحكم فيها، بنتائج الانتخابات، في حال ربح الطيف الوطني. وبدا أن تأخر «حماس» في الإعلان عن قائمتها يرتبط بتأخر حركة «فتح» على هذا الصعيد، إما من باب التغلطة على التأخر الأول، أو انتظار الأسماء في القائمة الفتاوية، لفهم حسابات المنافسة الانتخابية ووضع توقعات موضوعية بشأنها. أما بخصوص قائمة تيار فتح الإصلاحي، فإن سجل فتح الداخلي لم يشغله عن إطلاق حملة ضارية على التيار قبل أن تظهر قائمته. ويتوقع هذا التيار أن تبدأ بعد أيام عملية اللعب بالحقوق الدستورية المرشحي التيار، تحت عنوان «عوائق قانونية» لكي يصار في هذه الحملة التي يريد عباس. وفي كل الأحوال سيكون أعضاء «المركية» قد واجهوا نتائج طواعيتهم له واستنكافهم طوال أكثر من عشر سنوات، عن الاعتراض على أي شيء خاطئ يقرره، ويؤثر سلبا على مكانة حركة «فتح» وعلى منظمة التحرير من خلال اختياراته للسفراء، التي لا يُستمرزج فيها رأي أحد، بخلاف ما يجري في كل كيان العالم المتزمت بقواعد التنسيب وقرارات الابتعاث، فلم يتبق حتى للمقربين منه شيء يمكن أن يبادروا إليه، والمكفون بالعمل ينقلون رسائل وآياتونه بالأجوبة، وهو الذي يقرر. هذا الوضع يعرفه أعضاء «المركية» مثلما يعرفه الناخبون، وفي مناسبة هذه الانتخابات، كانوا مضطرين إلى مقاومة التفرد، لكي يستطيعوا تسويق القائمة ورض الصفوف، وتفويت الفرصة على حزب أصولي، لم يكن له وجود في مرحلة النضال الوطني، ولم يظهر على مسرح السياسة إلا عندما توافرت له جغرافيا فلسطينية، وإن كانت ضيقة ومحاصرة، تتيح له أن يحكم، وأن

كانت لهم آراء. وفي حال طلب المهلة، سيكون نغد هؤلاء الأعضاء، ومعهم الجمهور الفلسطيني، أكثر تشككا في إجراء الانتخابات، وعندئذ سيكون التعليل الوحيد الذي سيحاول عباس تسويقه هو القول إن المؤشرات تدل على أن أطرافا راديكالية يمكن أن تتقدم على حساب حركة فتح التي لم يستطع توحيدها وفقا لخياراته. واللافت أن مداولات «اللجنة المركزية» قد أنتجت حسب التسريبات عجز هذه الحركة عن التوافق على رأس القائمة. فهو يريد طرح أسماء موصولة بحساباته الشخصية، وهو رجل معزول أصلا عن المجتمع الفلسطيني، بينما أعضاء المركزية، الموجودون وسط المجتمع، يعرفون حساسية الناخب وآراءه في الناس، وبالتالي يريدون تحاشي إسقاط القائمة بجريرة الأسماء التي يريد عباس. وفي كل الأحوال سيكون أعضاء «المركية» قد واجهوا نتائج طواعيتهم له واستنكافهم طوال أكثر من عشر سنوات، عن الاعتراض على أي شيء خاطئ يقرره، ويؤثر سلبا على مكانة حركة «فتح» وعلى منظمة التحرير من خلال اختياراته للسفراء، التي لا يُستمرزج فيها رأي أحد، بخلاف ما يجري في كل كيان العالم المتزمت بقواعد التنسيب وقرارات الابتعاث، فلم يتبق حتى للمقربين منه شيء يمكن أن يبادروا إليه، والمكفون بالعمل ينقلون رسائل وآياتونه بالأجوبة، وهو الذي يقرر. هذا الوضع يعرفه أعضاء «المركية» مثلما يعرفه الناخبون، وفي مناسبة هذه الانتخابات، كانوا مضطرين إلى مقاومة التفرد، لكي يستطيعوا تسويق القائمة ورض الصفوف، وتفويت الفرصة على حزب أصولي، لم يكن له وجود في مرحلة النضال الوطني، ولم يظهر على مسرح السياسة إلا عندما توافرت له جغرافيا فلسطينية، وإن كانت ضيقة ومحاصرة، تتيح له أن يحكم، وأن

عدي صادق  
كاتب سياسي  
فلسطيني

مع صدور هذا العدد من «العرب» يكون نغد الأجل المحدد لكي تقدم حركة فتح بقيادة رئيس السلطة محمود عباس قائمتها لانتخابات المجلس التشريعي. فإن لم تتمخض المشاورات الضارية عن قائمة حتى مساء 30 مارس، سيصبح منحنى الانتخابات في بدايات نزوله، بحكم أن عباس سيضطر إلى طلب مهلة من لجنة الانتخابات المركزية، بينما الطالب يُعد بحكم تبعية اللجنة فعليا لسلطته، بمثابة تعليمات.

حيال مثل هذه التصريحات لم يجد الفلسطينيين سوى السخرية من عناصر يُفترض أنها تعلمت السياسة لكنها تثبت كل يوم أنها في مرحلة التهجئة للحروف الأولى من معنى الدولة والنظام السياسي

كان كل ما يتسرب عن نقاشات «مركية» الرئيس الفلسطيني يُفيد بأن خيارات أعضاء هذه اللجنة قد تصادمت، وسدت أمامها فرص وضع بصماتهم على القائمة، وفي الحالين، ظهور القائمة أو طلب مد المهلة، سيكون الأمر منطويا على خلافات حادة، إذ سيعتبر أعضاء «المركية» أنفسهم قد نالوا ما ظنوا يعانون منه من فقدان التأثير، حتى في المفصل الوحيد الذي توقعوا فيه أن يُنتحوا هامشا، وأن رئيس السلطة يفرض رأيه دون أدنى اعتبار لأرائهم إن

## إيران والصين.. انتصار أم انتحار؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبالي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

الإيراني، لعرقلة الاتفاق الأخير. فبرغم ما ساد المرحلة السابقة، بين إيران خامنئي وتركيا أردوغان، من تهادن وتبادل مكاسب تجارية فإن الواقع الذي كان وما زال يحكم العلاقة بين الجمهوريتين الجارتين الكبيرتين للعراق وسوريا هو العداء المستحکم المخفي ذو الجذور التاريخية القديمة المليئة بالأحقاق القومية والطائفية التي لم تهدأ ولن تهدأ ولا تنام. أردوغان يعلم علم اليقين أن الحرس الثوري الإيراني يدعم، سرا وعلانية، أعداءه المتطرفين الأكراد، ويؤمن لهم القواعد الآمنة في جبال قنديل في شمال العراق. وبنان النظام الإيراني يدعم أحزابه العراقية ويُمكنها من فرض هيمنتها الكاملة على مفاصل الدولة العراقية، بينما تقدم تركيا كامل دعمها للقوى والتنظيمات والأحزاب السنية المعادية للوجود الإيراني. وفي سوريا أقدم أردوغان على احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي في الشمال، ومازال يمنع جيش الأسد المدعوم إيرانيا وروسيا من تصفية المعقل الأخير للمعارضين الإسلاميين السوريين في محافظة إدلب. وفي لبنان يدعم الرئيس التركي السياسيين اللبنانيين المعارضين لحزب الله الإيراني، ويتخذ الأتراك، بشكل أساسي، من مدينة طرابلس منطلقا لنفوذهم ومعقل للتجمعات المعادية لإيران. كما أن علاقات التقارب المتصاعد بين تركيا وباكستان، وبدعم كامل من الحكومات العربية السنية، تهدد بحرمان النظام الإيراني من حلم طريق الحرير الصيني. أما الشيء الوحيد الذي يمكن رؤيته بالعين المجردة فهو أن إسرائيل هي الرابحة الأكبر في هذه المعركة. فهي تعلم بأن الاتفاق الصيني - الإيراني الأخير قد وضعها في مركز القيادة في جبهة الحلفاء المتفقين على التصدي لخطر الإيرانيين في المراحل القادمة، وهو ما جناه المرشد على خامنئي، ومن قبله الخميني، على شعبه وعلى شعوب المنطقة العربية وعلى فلسطين، عمدا أو غباء. والله أعلم.

نعم، قد تشجع الاتفاقية الجديدة نظام المالئ الإيرانيين على الامتناع عن التفاوض حول ملفها النووي. ولكن لهذا الامتناع أثمان باهظة بالمقابل. فالولايات المتحدة وحليفاتها قد تختار المواجهة الحاسمة لمنع النظام الإيراني من امتلاك سلاح نووي، والصين آنكى من أن تقع في فخ من هذا النوع. وقد حدث فعلا وعبر الرئيس الأميركي بايدن عن قلقه من الاتفاق. شيء آخر. فحتى لو تقاعست دول المنطقة العربية عن الدخول في سياق نووي مع إيران، فإن تركيا أردوغان لن تتأخر عن ذلك، وربما بموافقة أميركية ومباركة إسرائيلية، لمواجهة الخطر الإيراني الجديد. خصوصا وأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منهك أخيرا في تصفية عداواته السابقة العابرة مع مصر ودول الخليج العربي، والعودة إلى مغازلة إسرائيل. وهو ما يؤكد حتمية الاصطاف التركي مع جبهة المواجهة السياسية والاقتصادية والأمنية الأميركية العربية الإسرائيلية مع النظام

التي تدخل معه في المواجهة السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج العربي وتركيا. وهو وهم وقد يكون عمى بصر وبصيرة بلا حدود.

إسرائيل هي الرابحة الكبرى في هذه المعركة فهي تعلم أن الاتفاق الصيني الإيراني الأخير قد وضعها في مركز القيادة في جبهة الحلفاء المتفقين على التصدي لخطر الإيرانيين في المراحل القادمة

فإن للصين مصالح ضخمة هائلة في الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج العربي وتركيا لا تجعلها تغامر ببقدان أي جزء منها.

العالم المختلفة، وذلك لأنه تم تبين دولة مهزوزة معزولة مريضة هي إيران، وبين فيل تجاري صناعي سياسي ضخم يكامل قوته وجبروته هو التمساح الصيني المنمرس في الإصطيد في مياه البرك الرائدة.

فدوافع النظام الإيراني معروفة، وتتلخص في «نقته» المالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وعزلته الخائفة، بعد أن خاب أمه في رفع قريب للعقوبات الأميركية عن بيعه وشراؤه، الأمر الذي لا يتحمل كلفة انتظاره سنة أخرى، أو سنوات، ودوافع الصين تجارية ونفطية وتوسعية دون ريب.

لقد علق سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الاميرال علي شمخاني على تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن التي أعرب فيها عن قلقه من الاتفاق، فقال «إن قلق بايدن في محله تماما، فازدهار تعاوننا الاستراتيجي يسرع أقول الولايات المتحدة».

إذن فالنظام الإيراني يتخيل أن تكون الصين نراعه الدولية الضارية

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

المالوف عن الصين أنها في كل مواجهة في مجلس الأمن الدولي حول أي نظام حكم مارق يرتكب رئيسه الدكتاتور الوانا من الجرائم ضد شعبه وجيرانه وضد الإنسانية، أن تجعل كل جلسة من جلسات المجلس ساحة سمسرة تُعقد خلالها المصفاقات، وتقوم فيها بتسليم الرشاوى، نقدا أو نفطا أو أشياء أخرى.

فقد اعتاد العالم على دعم الصين الدائم والمتشدد لأنظمة فاسدة دكتاتورية مجرمة لتمتع بد العدالة الدولية من المساس بها أو برؤسائها، فقط حين تجد فيها مصلحة من نوع ما بغض النظر عن المبادئ والقيم التي خلفها لها ماوتسي تونغ، وخصوصا إذا كانت الولايات المتحدة هي الساعية إلى معاقبة أحد تلك الأنظمة.

مناسبة هذا الكلام هو اتفاق الشراكة الإستراتيجية الذي عقده الحكومة الإيرانية مع الصين، لمدة خمس وعشرين سنة.

ومما تسرب من مضمون ذلك الاتفاق يمكن القول إن النظام الإيراني قد اختار نهائيا الأيقع فريسة في شبكة النظام المسيحي (الكافر) الأميركي الأوروبي، ولكن ليسقط فريسة في شبكة النظام (الكافر) الآخر، الشيوعي اللاديني الصيني. فقد قرر أن يهب نفسه للتئين الأصفر، ويرهن عنده الشعب الإيراني لربع قرن قادم من الزمان.

وقد كانت له سابقة مثلها في سوريا. فحين عجز، بكل أماله وأسلحته وضباط حرسه الثوري وجنوده وميليشياته، عن إنقاذ رقية بشار الأسد من قبضة الشعب السوري لم يمانع من طلب النجدة من نظام «كافر» آخر، شيوعي روسي يديره ضابط مخبرات، ليجعل من نفسه ومن حليفه الدكتاتور بشار قطعتي شطرنج يُلاعب بهما الدب الروسي أُناده

الأميركان والعرب الآخرين. بعبارة أوضح، إن الاتفاق الأخير الذي وقعه النظام الإيراني مع الصين لا يمكن اعتباره تبادل مصالح بين دولتين سليما وعاديا كما يحدث دائما بين دول

